منظمة العفو الدولية تبدأ حملة عالمية لمناهضة القمع على شبكة الإنترنت

بعد النجاح الذي حققته حملة منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة بشأن الحرية على شبكة الإنترنت، تبدأ المنظمة اليوم حملة عالمية من خلال موقع http://irrepressible.info. وتهدف الحملة إلى استعادة دور شبكة الإنترنت كقوة من أجل التغيير في مواجهة الاستعداد المتزايد من جانب شركات التقنية لمساعدة الرقابة والقمع.

فمن إيران إلى المالديف، ومن كوبا إلى فيتنام، تشن الحكومات حملة قمع على من يستخدمون الإنترنت لتبادل آرائهم، كما تحرم مواطنيها من الاطلاع على ثروة المعلومات التي تقدمها الشبكة. وفي هذا السياق، يُعتقل بعض مستخدمي الإنترنت، وتُغلق المحال التي تُقدم خدمة الاتصال بالإنترنت، وتُراقب غرف الدردشة وتُحذف المدونات، كما تُحجب بعض المواقع، وتُحظر الصحف الأجنبية، وتستبعد محركات البحث النتائج الحساسة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "من الممكن أن تصبح شبكة الإنترنت أداة هائلة لتعزيز حقوق الإنسان. فبوسع النشطاء أن يكشفوا للعالم أنباء الانتهاكات التي تقع في بلدانهم، وذلك بمجرد الضغط على أحد الأزرار. وأصبح لدى الأفراد فرصة لم يسبق لها مثيل للاطلاع على المعلومات من عدد كبير من المصادر".

ومضت المنظمة تقول: "إلا إن هذه الفرصة المتمثلة في أن تصبح شبكة الإنترنت أداة للتغيير تتعرض لخطر التقويض، سواء على أيدي الحكومات التي لا ترغب في التسامح مع هذه الوسيلة الإعلامية الحرة، أو على أيدي الشركات التي تبدي استعداداً لمساعدة الحكومات على قمع حرية التعبير".

وكانت شركات "صن ميكروسيستمز" Sun Microsystems، و"نورتيل نيتوركز" Nortel Networks، و"سيسكو سيستمز" Cisco Systems، و"ياهو" Yahoo!، و"غوغل" Google، من بين الشركات الضالعة في مساعدة الحكومات على فرض الرقابة على الإنترنت أو تتبع بعض المستخدمين. وفي عام 2004، قدمت شركة "ميكروسوفت" Microsoft إلى السلطات الإسرائيلية معلومات عن الخبير النووي موردخاي فانونو بدون علمه أو موافقته. وقد استُخدمت هذه المعلومات بالأساس لمحاكمة فانونو بتهمة الاتصال بوسائل إعلام أجنبية.

وأضافت منظمة العفو الدولية قائلة "إن المنظمة تدعو مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم إلى التوجه إلى موقع http://irrepressible.info والتوقيع على تعهد بمطالبة جميع الحكومات والشركات باحترام الحرية على شبكة الإنترنت. فكثيراً ما تدعي شركات الإنترنت أنها مسؤولة أخلاقياً. ومن شأن التوقيعات على ذلك التعهد أن تبين بجلاء أن تعاون تلك الشركات في القمع قد يجعلها شريكة في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يقوض مصداقيتها".

وسوف تُجمع تلك التوقيعات على التعهد وتُقدم إلى اجتماع كبير تعقده الأمم المتحدة عن مستقبل الإنترنت، في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وبالتوافق مع بدء هذه الحملة العالمية، تصدر منظمة العفو الدولية تقريراً عن دور شركات "ياهو" و"ميكروسوفت" و"غوغل" في قمع الإنترنت في الصين. ويُعتبر جهاز قمع الإنترنت في الصين أكثر تقدماً منه في أية دولة أخرى، وتبدي هذه الشركات على وجه الخصوص استعداداً للتعاون مع الحكومة الصينية.

تنويه إلى المحررين

يمكن الاطلاع على مواد الحملة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية من خلال الموقع:

http://irrepressible.info

يمكن الاطلاع على التقرير المعنون "تقويض حرية التعبير في الصين" من خلال الموقع:

http://web.amnesty.org/library/Index/ENGPOL300262006

حظرت السلطات الإسرائيلية على موردخاي فانونو الاتصال بوسائل الإعلام الأجنبية. وجُدد هذا الحظر، الذي يُعتبر في حد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان، لمدة عام آخر. وبالرغم من أن القاضي في محاكمة فانونو الجارية حالياً قد وافق على عدم استخدام المعلومات التي قدمتها شركة "ميكروسوفت"، فإن المعلومات لا تزال في حوزة السلطات الإسرائيلية ويمكن أن تُستخدم للاستمرار في تقييد حريته ومضايقته.